مختارات من الصحف العبرية

العدد 4345، 29-5-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

مشهد من رفح في الأمس
(نقلاً عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

غابي تسيبوني: السبيل إلى تدمير "حماس" هو سيطرة عسكرية ومدنية للجيش الإسرائيلي على شمال القطاع أولاً 2

إفرايم غانور: نهاية عهد نتنياهو: الخطوة الأولى على طريق إسقاط نتنياهو تبدأ اليوم 7

ليران عنتابي: تصعيد حرب المسيّرات بين حزب الله وإسرائيل 9

أخبار وتصريحات

مقتل عشرات الفلسطينيين في قصف إسرائيلي جديد لخيام النازحين في منطقة المواصي في رفح 14

الجيش الإسرائيلي يعلن انضمام ألوية جديدة إلى عمليته العسكرية في رفح 15

انتخاب النائب السابق لرئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي يائير غولان رئيساً لحزب العمل 16

تقرير: أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية تجسست، طوال أعوام، على موظفين رفيعي المستوى في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، والرئيس السابق للموساد هدّد المدعية العامة السابقة في هذه المحكمة 17

متوفرة على موقع المؤسسة:
https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

غابي سيبوني – خبير في السايبر والتكنولوجيا العسكرية
"معهد القدس للاستراتيجيا والأمن"، 2024/5/27

السبيل إلى تدمير "حماس" هو سيطرة عسكرية ومدنية للجيش الإسرائيلي على شمال القطاع أولاً

- عقد وزير الدفاع يوآف غالانت مؤتمراً صحافياً (2024/5/15)، تطرّق فيه إلى مسألة "اليوم التالي للحرب" في غزة. الخياران سيئان. قال غالانت: "لا أوافق على حُكم عسكري في غزة، وأدعو نتنياهو إلى الإعلان أنه لن يفعل ذلك". كما أشار إلى أن "نهاية العمل العسكري ستكون عملية سياسية.. ومسألة 'اليوم التالي للحرب' لا تزال مطروحة على 'الكابينيت'، من دون جواب، وهذا يشكل خطراً على الإنجازات العسكرية... أطراف فلسطينية مدعومة من دول عربية تريد السيطرة على قطاع غزة، هذه مصلحة إسرائيلية من أجل تحقيق أهدافنا". لم يحدد الوزير في كلامه الأطراف الفلسطينية التي تريد السيطرة على غزة، وما هي الطريقة التي ستسيطر، من خلالها، هذه الأطراف على القطاع.
- من المؤكد أن العمل العسكري يجب أن يستمر من خلال عمل سياسي يمكن أن يحقق الاستقرار في القطاع، ويُنتج وضعاً لا يشكل فيه القطاع تهديداً أمنياً لإسرائيل بعد الآن. لكن الطريق إلى ذلك لا تزال طويلة، وذلك لعدة أسباب. أولاً؛ لا يزال القتال في غزة بعيداً عن نهايته. فالجيش يتحرك، في هذه الأيام، في كل أنحاء القطاع، حتى في الأماكن التي احتلها و"طهّرها" جزئياً. إن البنى التحتية "الإرهابية" التي بنتها "حماس" خلال أعوام في القطاع هي غير مسبوقة. حجم هذه البنى فوق الأرض وتحتها، وكميات السلاح الموزعة هائلة. و"تطهير" القطاع من هذه البنى سيستغرق وقتاً طويلاً، لذلك، سيظل القطاع منطقة قتال لفترة طويلة جداً.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- ثانياً؛ على الرغم من الضرر العميق الذي لحِق بـ"حماس"، فإنها نجحت، جزئياً، في استعادة قوتها في جزء من الأماكن. وبينما نجحت عمليات الجيش الإسرائيلي في تفكيك معظم المنظومة العسكرية للحركة، بحيث أن منظومة القيادة والتحكم والأطر التنظيمية لها (الألوية والكتائب والسرايا) لم تعد تعمل بتاتاً، أو أنها لا تزال تعمل بصورة جزئية، لكن عملياً، بقي بعض الكتائب المنظمة في مخيمات الوسط في رفح. لكن "حماس" تقوم أيضاً بتأهيل تنظيمات محلية لمهاجمة القوات الإسرائيلية، كما تقوم، من حين إلى آخر، بإطلاق القذائف على مستوطنات "الغلاف"، وحتى على أماكن أبعد. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى كون "حماس" مندمجة، بعمق، في السكان في غزة، هناك كثيرون من "المدنيين" يعملون ضد إسرائيل، مع أنهم ليسوا أعضاء في التنظيم العسكري. في ضوء هذا كله، المطلوب من الجيش العودة إلى مناطق واسعة في القطاع من أجل إحباط مثل هذه التنظيمات "الإرهابية".
- ثالثاً؛ تنجح "حماس"، ومن دون إزعاج، في الاحتفاظ بقدراتها المدنية والحكومية. ويجري هذا الأمر من خلال السيطرة على المساعدات الإنسانية التي تصل إلى غزة، واستخدامها من أجل تعميق سيطرتها على السكان، وبيعها بأسعار باهظة للسكان. وبذلك، ترسل "حماس" رسالة إلى الناس، مفادها أنها تنوي الاستمرار في سيطرتها، ومن الأفضل لهم التعاون معها. استمرار سيطرة "حماس" المدنية، حتى على المناطق التي هاجمها الجيش عسكرياً، هي أداة تنجح من خلالها في ترميم قدرتها العسكرية أيضاً. كما أن استمرار "حماس" في الحفاظ على قدراتها المدنية والحكومية يديم القتال إلى ما لا نهاية، ويفرض على الجيش العمل في مناطق سبق أن قام بـ"تطهيرها" جيداً. من هنا، فإن السبيل إلى تدمير قدرات "حماس" العسكرية يمرّ من خلال حرمانها من قدرتها على العمل المدني والحكومي في القطاع.
- الطريق نحو نشوء حُكم بديل آخر في القطاع غير "حماس" تمرّ بتدمير الحركة، عسكرياً ومدنياً وحكومياً. وفقط بعد فترة موقتة يدمر فيها الجيش "حماس" في القطاع، يمكن التوصل إلى بديل من الحكم في غزة.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

لن تختفي "حماس" طوعاً من غزة، بل يجب العمل على إخفائها من هناك. وحدها القوة العسكرية يمكن أن تطردها. عسكرياً، يعمل الجيش، ويواصل عمله في تدمير القدرات العسكرية، لكن لا يوجد أيّ طرف لا ينتمي إلى "حماس" مستعد لتحمُّل مسؤولية السيطرة المدنية على القطاع في هذه الفترة الانتقالية. والجهة الوحيدة القادرة على القيام بذلك هي الجيش الإسرائيلي. لذلك، المطلوب من الجيش الإسرائيلي أن يأخذ على عاتقه السيطرة المدنية على المناطق التي سيطر عليها عسكرياً، كجزء من الجهد العسكري، وذلك لفترة موقتة، يقوم خلالها بتدمير "حماس"، عسكرياً ومدنياً، وهو ما يسمح بنموّ أطراف في غزة ليست تحت إمرة "حماس". بعد هذه الفترة الموقتة، وبعد إقصاء "حماس" عن مراكز القوى المدنية في القطاع، يمكن فحص عدة بدائل من الحكم.

- أيّ بديل من حُكم "حماس" في غزة يجب أن يستجيب لعدة مبادىء. المبدأ الأول، أن يكون الطرف المسلح الوحيد في القطاع هو الجيش الإسرائيلي. وأيّ طرف مدني، عليه أن يعمل فقط في مجال الحفاظ على النظام العام والنشاطات الأساسية للشرطة. ويجب على إسرائيل أن تلتزم هذا المبدأ بصورة صارمة، لمنع الانزلاق البطيء نحو نشوء أجهزة "أمنية" ذات قدرة عسكرية حقيقية، كقوات الكوماندوس التابعة للسلطة الفلسطينية (مثل "قوة دايتون" التي أُنشئت بتمويل وتدريب وسلاح أميركي)، والتي أقيمت بعكس ما نصّت عليه اتفاقات أوسلو. المبدأ الثاني، هو أن يحتفظ الجيش الإسرائيلي بحُرية العمل العسكري الكاملة في مناطق القطاع كلها. وأخيراً، المبدأ الثالث، هو أن تكون كل المعابر في قطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية، بما فيها معبر رفح ومنطقة فيلادلفي. بعد تطبيق هذه المبادىء، يمكن فحص البدائل المدنية في القطاع.
- البديل الأول، هو ظهور أطراف محلية تعمل بصورة عامة في كل مناطق القطاع، أو من خلال تقسيم القطاع إلى عدة مناطق سيطرة. هذا البديل يمكن أن يوجد بتوجيه ودعم من أطراف دولية، أو إقليمية. بديل ثانٍ يُطرح من وقت إلى آخر، وهو عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة. ومن دون التطرق إلى الشروط التي وضعتها السلطة لهذه العودة، يجب أن نتذكر أن السلطة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

نفسها غير قادرة على أن تتولى السيطرة على كل القطاع. كما أعرب بعض مسؤولي السلطة عن تأييدهم لأحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر، وعدد منهم يعتبر "حماس" عضواً شرعياً في منظمة التحرير الفلسطينية... وفي الواقع، إن عودة السلطة إلى غزة هي بمثابة استبدال طرف معادٍ لإسرائيل بطرف معادٍ آخر.

- بديل ثالث يُطرح في النقاش العام أحياناً، وهو نقل السلطة إلى عناصر فتحاوية محلية في القطاع، أو الإتيان بمحمد دحلان للسيطرة على القطاع. هذا البديل خطِر جداً لأسباب عديدة. السبب الأول هو أنه من المؤكد أن عناصر "فتح" ستعمل تحت سيطرة "حماس". وسيقام نموذج شبيه بالنموذج الذي أقامه حزب الله في لبنان، إذ يبدو الحزب "غير متورط" في المنظومة المدنية، ظاهرياً، بينما يسيطر عليها فعلياً. وهذا بديل خطِر جداً بالنسبة إلى إسرائيل، لأنه سيجعل من الصعب عليها العمل ضد التنظيمات "الإرهابية" في القطاع، لأنه سيتم تصوير إسرائيل بأنها تعيق نموّ هيئة حُكم بديل في القطاع.
- بديل آخر، هو دخول قوات دولية (إقليمية، أوروبية، أميركية) إلى القطاع. هذا البديل إشكالي جداً، ويجعل من الصعب على الجيش الاحتفاظ بحُرية العمل العسكري في القطاع. وهو أيضاً سيخلق سبباً للاحتكاكات الدائمة بالحكومات والدول التي تشارك فرقها في هذه القوات.
- يبدو أن البديل الأكثر أهمية، والوحيد بالنسبة إلى إسرائيل، هو نشوء أطراف محلية في غزة، حسبما أشار وزير الدفاع غالانت، لكن من دون التطرق إلى شروط نموّ مثل هذا البديل. يجب أن نتذكر أن هناك إدارات عامة في غزة (بلديات ووزارات مختلفة) ليست جميعها مرتبطة بـ"حماس"، ويمكن لعناصر منها أن تتولى العمل في القطاع.
- كما يجب أن نتذكر أنه ليس مهماً ما هو البديل الذي سيجري اختياره في نهاية المطاف، لأن الشرط لأيّ بديل هو تدمير "حماس"، عسكرياً ومدنياً. وتحقيق هذا الشرط هو مرحلة موقتة، تتولى فيها إسرائيل السيطرة المدنية على القطاع. والأسلوب المطلوب هو توسيع الصلاحيات المدنية لإسرائيل في المنطقة الخاضعة للسيطرة العسكرية الإسرائيلية، وهذا ينطبق على

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

شمال القطاع. تطبيق المخطط المقترح على شمال القطاع سيكون بمثابة تجربة عملية لحرمان "حماس" من سلطاتها، وفي المقابل، تركيز الجهد العسكري على تعميق نزع السلاح من هذه المنطقة. وذلك من خلال السيطرة المدنية للجيش الإسرائيلي على شمال قطاع غزة، كما ذكرنا، ولاحقاً، وبحسب التطورات، على مناطق إضافية من القطاع.

- يعيش في شمال القطاع نحو 200 ألف شخص من الغزّيين، بينهم المئات من ناشطي "حماس" ومنظمات أُخرى تشكل القوة المقاتلة، وتمثل تهديداً لقوات الجيش الإسرائيلي. الرصيف الأميركي يبدأ في هذه الأيام عمله في نطاق "الممر" (محور نتساريم)، ويشكل مرساة للمساعدات الإنسانية في القطاع عموماً، وفي الشمال خصوصاً. يحتفظ الجيش في شمال القطاع بقوات للسيطرة، عسكرياً، على المنطقة و"تطهيرها". وفي ضوء هذا، يمكن توصيف مسارات العمل التي تسمح بالقضاء على القدرات العسكرية في العمق، إلى جانب السيطرة المدنية على المنطقة التي ستحرم "حماس" قدراتها الحكومية، وفي الوقت عينه، تضرب قدراتها العملانية في المنطقة.
- سيأخذ الجيش الإسرائيلي على عاتقه مسؤولية إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين ومنع سيطرة "حماس" عليها. وسيتم توزيع هذه المساعدات من خلال منظمات الإغاثة الدولية، وعندما تدعو الحاجة، يقوم الجيش بتوزيعها شخصياً. ويجب أن نتذكر أنه من واجب الجيش الإسرائيلي، ما دامت المنطقة منطقة قتال، توزيع المساعدات الإنسانية الأساسية، بحسب ما تقتضي الحاجة العسكرية. ومن شأن السيطرة المدنية الإسرائيلية على المنطقة أن توضح للسكان أن عهد "حماس" انتهى في قطاع غزة، ولم تعد تشكل بديلاً من الحكم في "اليوم التالي للحرب". تملك إسرائيل القدرة العملانية والتنظيمية على فرض مثل هذه السيطرة المدنية، ويمكنها تحمُّل مسؤولية إدارة المنطقة وشؤون السكان.
- سيساعد طرد "حماس" من مواقع العمل المدني على إيجاد أطراف من بين السكان، لديهم القدرة على المشاركة في توزيع المساعدات الإنسانية. ويتطلب تحقيق هذه الخطوة أولاً، إدراكاً من صنّاع القرار في إسرائيل، وخصوصاً وزير الدفاع والمؤسسة الأمنية، بشأن عدم وجود سبيل آخر من

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

أجل العثور على بديل من الحكم، من دون المرور بمرحلة موقتة، تتولى فيها إسرائيل المسؤولية المدنية. وهذا يتطلب تنسيقاً وتعاوناً مع الولايات المتحدة والمنظمات الدولية، من أجل توجيه جهود المساعدة عبر السيطرة المدنية الموقتة للجيش الإسرائيلي.

<u>إفرايم غانور – كاتب إسرائيلي</u>
"معاريف"، 2024/5/29

نهاية عهد نتنياهو:
الخطوة الأولى على طريق إسقاط نتنياهو تبدأ اليوم

- الخطوة الأولى على طريق إسقاط حكومة نتنياهو تبدأ اليوم، في لقاء سيعقده أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، وسيحضره رئيس المعارضة يائير لبيد، ورئيس حزب "اليمين الرسمي" جدعون ساعر. التوجه الرئيسي لهذا الاجتماع يتمثل في تشكيل ائتلاف مشترك لأحزاب المعارضة، هدفه الواضح إسقاط حكومة نتنياهو، وتقديم موعد الانتخابات. وبحسب أعضاء هذا الائتلاف، من المفترض أن يضع حداً لسلوك حكومة نتنياهو الفاشل، التي تقود البلد نحو كارثة.
- إن غرفة العمليات التي يبادر ليبرمان إلى تشكيلها، هي المرحلة الأولى نحو تحقيق "الانفجار الكبير" الذي من المفترض أن يسفر عن ولادة حزب يميني، ملتزم الحفاظ على مؤسسات الدولة؛ حزب ليبرالي جديد، سيضم في المرحلة الأولى أفيغدور ليبرمان وحزبه، وجدعون ساعر وحزبه، إلى جانب نفتالي بينت. حزب يجب أن يشكل استجابة وملاذاً لمئات الآلاف من ناخبي الليكود واليمين الذين خذلتهم حكومة نتنياهو، والذين يواجهون صعوبة في تأييدها، أو التصالح مع هذه الحكومة المسعورة والفاشلة، التي يفرض جدول أعمالها كلٌّ من بن غفير وسموتريتش، فضلاً عن سلوك رئيس الحكومة نتنياهو ووزراء الليكود.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- التوجه الأول لمؤسسي الحزب اليميني الجديد، هو نحو استعادة المجد الجابوتنسكي، والولاء للدولة، ولوثيقة الاستقلال، وهي السمات التي ميزت حزب "الليكود" في أيام كلٍّ من مناحيم بيغن وإسحق شامير. وفي اجتماع هؤلاء الساسة اليوم، سيدعو ليبرمان كلاً من بني غانتس وغادي أيزنكوت إلى الاستقالة من حكومة نتنياهو في أقرب وقت، والانضمام إلى الجبهة المشكّلة، وهكذا يتم تسريع إسقاط هذه الحكومة الفاشلة.
- ما من شك في أن ولادة حزب يميني ليبرالي جديد، بالتركيبة المعروضة أعلاه، مع استقطاب وجوه جديدة وجذابة، ستولّد انفجاراً سياسياً كبيراً جداً، يغيّر الخريطة السياسية في إسرائيل بصورة واضحة، والضحية الأساسية لهذا الانفجار حزب "الليكود" بزعامة نتنياهو، الحزب الذي سيتشظى إلى أشلاء.
- هذا الانفجار سيضع حداً لظاهرة الـ "بيبية" [الولاء الأعمى لنتنياهو]، الذي ابتُلي بها الليكود، واليمين في إسرائيل عموماً. كما ستعاني الأحزاب الحريدية بصورة شديدة جرّاء هذا الانفجار. صحيح أنه لن يمسّ قواعدها الانتخابية بصورة كبيرة، لكنه سيضرب مكانتها السياسية الراهنة بشكل كبير، من خلال أدائها دور "بيضة القبان" وشراكتها الطويلة والتقليدية مع حكومات نتنياهو التي تغدق عليها الميزانيات، وتسنّ القوانين لمصلحتها، وتقدم لها المنح، وتحميها من التجند للجيش.
- يشير معظم استطلاعات الرأي التي أُجريت على مدار السنة الأخيرة، إلى ارتفاع متواصل في قوة ومكانة حزب "إسرائيل بيتنا"، بصفته حزباً يمينياً، من حيث تمسُّكه بالمبادئ، ورؤيته الصحيحة والواقعية لِما يدور حولنا. فضلاً عن الصدقية الواضحة لرئيسه، ليبرمان، وهذا ما يوضح أسباب التغير الكبير في موقف الحزب الذي من شأنه أن يقود هذا الانقلاب داخل اليمين، وأن يصبح على رأس الحزب اليميني الجديد.
- ليس سراً أن قوة اليمين في إسرائيل ازدادت على مدار السنوات الأخيرة، فأغلبية الشعب، عملياً، موجودة على الجانب الأيمن من الخريطة السياسية، وخصوصاً بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر. المشكلة هي أن مَن يقف على رأس كتلة اليمين هو رئيس حكومة فقد ثقة معظم مؤيدي اليمين،

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

بصورة واضحة وكبيرة، وخسر مكانته، وبينما اليمين نفسه يصبح أقوى، فإن حزب الليكود يخسر مقاعد بشكل هائل في جميع استطلاعات الرأي. وينطبق هذا على جميع مكونات الحكومة، وعلى مَن يقف على رأس هذه الحكومة، وفيما يتعلق بالـ"بيبيّة" كلّها، عموماً.

- بقي أن نذكر تفصيلاً مهماً وجديراً بالذكر، هو أن انبثاق حزب يميني جديد سيتيح تأليف حكومة تستثني الحريديين، بعد الانتخابات المقبلة، إذ إن كلاً من ليبرمان، وغانتس، ولبيد، لن يواجه مشكلات في التعاون من أجل تأليف حكومة براغماتية وناجعة في هذه الأوقات الصعبة. حكومة قادرة على توفير حلول لكثير من المشاكل التي تعيشها دولة إسرائيل اليوم، وتكون فيها مساواة في تحمّل الأعباء، والحفاظ على العلاقة المهمة بحليفتنا الكبيرة والمهمة، الولايات المتحدة، إلى جانب المعالجة الجذرية لجميع العلل والإخفاقات التي جلبتها علينا حكومة نتنياهو، وهي الحكومة التي تقدم لنا، في كل يوم، سبباً جديداً يدعونا إلى تمنّي زوالها عن هذه الأرض. ولذا، فإن كثيراً من العيون شاخصة، اليوم، إلى لقاء القمة هذا، وإلى قيام غرفة عمليات مشتركة، الأمر الذي يثير الأمل في صدور كثيرين بحلول عهد جديد، وتأليف حكومة مختلفة.

<u>ليران عنتابي – باحثة في"معهد أبحاث الأمن القومي"</u>
"مباط عال"، العدد 1861، 2024/5/28

تصعيد حرب المسيّرات بين حزب الله وإسرائيل

- منذ بدء حرب "السيوف الحديدية"، بدأ حزب الله باستعمال أنواع مختلفة من المسيّرات لجمع المعلومات والهجوم. ومؤخراً، بدأ يستخدم مسيّرات متفجرة بصورة شبه يومية، للهجوم على إسرائيل. هذا إلى جانب القصف الصاروخي، والصواريخ المضادة للدروع، واستعمال المسيّرات من أنواع مختلفة. وفي الوقت الذي لا يزال الجيش ينجح في اعتراض جزء من المسيّرات التي يتم إطلاقها في اتجاه إسرائيل، إلا أنه يوجد عدد كبير من

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المسيّرات التي لا يتم اعتراضها، أغلبيتها من لبنان، وأدت إلى أضرار في الأرواح والأملاك. وأصابت المسيّرات مقرّ قيادة الشمال في صفد، وبلدة عرب العرامشة والمطلة. وإلى جانب المسيّرات من لبنان، تُطلق أذرع إيران المسيّرات من أماكن مختلفة في الشرق الأوسط في اتجاه إسرائيل أيضاً، ويبدو أنه يتم اعتراضها بنجاح بين الحين والآخر. أبرز المسيّرات التي يستعملها حزب الله هي المسيّرات الإيرانية من نوع "أبابيل" و"شاهد"، وهناك عدة نماذج من كل واحدة، وهي في أغلبيتها، مسيّرات ذات أجنحة، بطول 2– 3.5 متر، يتم توجيهها إلى أهدافها عن بُعد، أو بالتوجيه التلقائي (GPS). تستطيع هذه المسيّرات حمل عشرات الكيلوغرامات من المواد المتفجرة، وهي انتحارية، في معظمها.

- بالإضافة إلى المسيّرات الانتحارية، وبحسب فيديو لحزب الله يعود إلى يوم 16 أيار/مايو، وفي إطار قصف "المطلة"، استعمل الحزب، للمرة الأولى، مسيّرة تحمل صواريخ من نوع S5. الفيديو الذي انتشر انتشاراً واسعاً، يشير إلى مسيّرة تُطلق صاروخاً على مركبة وأهداف أُخرى، وفي الوقت نفسه، تصور وتوثّق لحظة القصف، ثم تنفجر. الصواريخ التي أُطلقت من المسيّرة هي صواريخ قديمة من صُنع الاتحاد السوفياتي، وليست صواريخ موجهة. طول هذه الصواريخ أكثر بقليل من المتر، ولا يمكن تحميلها على مسيّرات صغيرة، إنما تحتاج إلى أدوات أكبر نسبياً. التقديرات تشير إلى مسيّرة إيرانية من نوع HESA Ababil، التي يوجد منها عدة نماذج، بعضها بحجم كبير، ويمكن إطلاقه من منصة إطلاق على شاحنة، ولا تحتاج هذه المسيّرات إلى مسار إطلاق. حجم أجنحة هذا النموذج نحو 3.25 متر. وعلى الرغم من القول إنها المرة الأولى التي يستخدم فيها حزب الله طائرة مسيّرة عبر الصواريخ، فإن هذا لا يشكل مفاجأة، إذ توجد مؤشرات تدل على استعمال الحزب هذا النمط من العمل منذ سنة 2014، في الحرب السورية.
- شهادة أُخرى بشأن التصعيد في حرب المسيّرات هي نجاح الحزب في إصابة منطاد المراقبة الكبير، بجانب تقاطُع "غولاني"، في 15 أيار/مايو، باستعمال مسيّرة متفجرة، وهو ما يعكس تحسيناً في قدرات التهرب من

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الدفاع الجوي الإسرائيلي. أصيبت منظومة المنطاد التي كانت نتيجة تعاوُن إسرائيلي – أميركي، وتُعتبر الأولى في نوعها في العالم. المتحدث باسم الجيش اعترف بأن المسيّرة أصابت المنطاد الذي كان على الأرض، كجزء من النشاط العملياتي، وبأن الضرر الذي لحِق به لا يضرّ بقدرة إسرائيل على الحصول على الصورة الجوية للجيش. وذكر البيان نفسه أن سلاح الجو ينجح في اعتراض مسيّرات تخترق الأجواء من لبنان كل بضعة أيام، لكن ليس من لبنان فقط، بل أيضاً من العراق وسورية واليمن. هناك فيديو نشره حزب الله، بعد وقت قصير من إصابة المنطاد، يعرض أيضاً متابعة استخباراتية طويلة وناجحة لعمله.

استنزاف التفوق الإسرائيلي – مسار مستمر وغير مفاجئ

- استعمال حزب الله المسيّرات لا يجب أن يكون مفاجئاً لإسرائيل. فمنذ الأعوام العشرة الأولى للألفية الثالثة، بدأ استنزاف التفوق الإسرائيلي، عبر استعمال المسيّرات. فمثلاً، في حرب لبنان الثانية، استعمل الحزب 3 مسيّرات من نوع "أبابيل"، استطاع الجيش اعتراضها. ومنذ ذلك الوقت، جرت تغييرات كبيرة عالمية على انتشار المسيّرات واستعمالها بصورة كبيرة في صراعات مختلفة في العالم، ومن الواضح أن ساحة المعركة، اليوم، مختلفة عن توقعات أغلبية الدول الغربية؛ وأن التفوق التكنولوجي لم يعد محصوراً فقط في الدول المتطورة التي تملك قوة عسكرية. فعلى مدار السنوات، فعّل حزب الله مسيّرات ضد أهداف إسرائيلية، بين الحين والآخر، ففي سنة 2022، أُطلقت 3 مسيّرات لجمع المعلومات في اتجاه منصة "كاريش" (وتم اعتراضها باستخدام منظومة "برق 1"، المنصوبة على سفينة سلاح البحرية، وأيضاً عبر طائرة F16 التابعة لسلاح الجو)، وجاءت محاولة الاختراق هذه من بين عدة محاولات تم تسجيلها. وأكثر من مرة، تفاخر الأمين العام لحزب الله بالمسيّرات، وأيضاً بقدرات التصنيع الذاتي التي طوّرها الحزب، بمساعدة إيرانية.
- تعبير آخر عن تآكل التفوق الإسرائيلي، في نظر حزب الله، يظهر في نجاح محاولات التنظيم في إسقاط مسيّرات إسرائيلية، بينها "زيك" و"كوخاف"،

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وهو ما يشير إلى قدرات دفاع جوية، واحتمال ضرر كبير بحُرية العمل الجوي للجيش في لبنان.

- يبدو أن الاستعدادات لمواجهة هذه التحديات لم تكن كافية، وأن التغيُّرات التي طرأت على التهديد الجوي لم تستوعب جيداً، أو لم يتم التعامل معها جيداً ببناء القوة العسكرية للجيش. هذا إلى جانب سياسة إسرائيلية فاشلة في مواجهة استخدام تنظيم "إرهابي" للمسيّرات، من خلال الرد الضعيف على ذلك طوال أعوام، وهو ما سمح لحركة "حماس" بحُرية العمل على استعمال هذه الأدوات قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر على حدود غزة وإسرائيل. اليوم، يتعامل الجيش مع تهديد المسيّرات عبر منظومات دفاع جوي تقليدية، وطائرات مقاتلة وسفن حربية، جميعها مزودة بصواريخ مرتفعة الثمن، وإلى جانبها منظومات مختلفة من القتال الإلكتروني. وعلى الرغم من ذلك، فإن استخدام الصواريخ مكلف جداً، ويمكن أن يكون أيضاً غير كافٍ، في مقابل أسراب كبيرة من المسيّرات، أو هجوم مشترك تنفّذه مجموعة من هذه المسيّرات، إلى جانب أدوات قتال جوية أُخرى. نموذج من هذا الهجوم كان الضربة الإيرانية الواسعة لإسرائيل في ليلة 13–14 نيسان/أبريل، والتي استُخدمت فيها مسيّرات من أنواع مختلفة ومئات الصواريخ، وكان يحتاج اعتراضها إلى تنسيق إقليمي ودولي، بالإضافة إلى جهود كبيرة من الجيش.

التجهيزات والرد– تحديات إلى جانب فرص

- تتحدث وسائل الإعلام عن محاولات شراء متسارعة للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وبتكلفة مئات الملايين من الشواكل، لمعدات جديدة، وهي مرتبطة بمنظومات الدفاع الجوي، من المسيّرات المتفجرة والانتحارية، وغيرها. وبحسب أحد التقارير، فإن الهدف الأساسي هو شراء منظومات تشويش للرادارات التي تستند إليها المسيّرات، بالإضافة إلى مدافع من انواع مختلفة. في الوقت الذي يُتوقع أن يحصل الجيش على منظومة اعتراض لايزر باسم "درع الضوء"، من صناعة "رفائيل"، حتى نهاية سنة 2025. لكن السؤال المطروح هو: هل في موازاه الاستعداد لتهديدات اليوم،

يستعد الجيش الإسرائيلي لمواجهة تهديدات الغد التي تُعرض حالياً، في ساحات المعركة المستقبلية.

- بنظرة إلى المستقبل، واستناداً إلى ما يجري في الحرب بين روسيا وأوكرانيا، يجب على الجيش أن يتجهّز للتعامل مع أعداد كبيرة من مسيّرات FPV، وغيرها من المسيّرات المنتشرة، وتشير التقديرات إلى أنها الأدوات الهجومية المنتشرة لإلحاق الضرر بأهداف الطرفين المتحاربين. هذا بالإضافة إلى أنه من المفضل أن يتجهّز الجيش للتعامل مع المسيّرات الموجهة باستعمال الذكاء الاصطناعي الذي يوجّه هذه المسيّرات، استناداً إلى الصورة، وبهدف التغلب على تشويش الـGPS، وأنواع أُخرى من القتال الإلكتروني، كما اتضح في الضربة الأوكرانية على منشآت الطاقة الروسية، أو في الضربة الأوكرانية ضد الدبابات الروسية الصغيرة. وعلى الرغم من أن هذا النموذج لا يزال في قيد التجريب في الدول المتطورة جداً فقط، فإن الجيش يجب أن يتجهز أيضاً لتهديد أسراب مسيّرات تعمل بطريقة تلقائية.
- صحيح أنه توجد تحديات تكنولوجية، وأيضاً مالية وعملياتية كبيرة جداً، إلا إن تطوير ردّ على تهديد المسيّرات يمكن أن يشكل فرصة لإسرائيل – سيكون هناك طلب كبير على هذه الردود خارج حدود إسرائيل أيضاً. ويعود هذا إلى تصاعُد الاهتمام الدولي في هذا المجال، بسبب فهم الأهمية المتزايدة لتهديد الأسلحة المسيّرة عن بُعد، إلى درجة أنه بات يشكل التهديد المركزي في ساحات المعارك المستقبلة في جيلنا.
- نعم هناك أهمية للاستعداد البعيد المدى، وحتى أكثر من ذلك، بحيث يتلاءم مع اليوم الذي سترغب فيه إسرائيل، كأيّ دولة أُخرى، في أن تسمح بالاستخدام المدني والآمن في الأوقات العادية، وفي أوقات الطوارئ، للمسيّرات في المجال المدني والتجاري والذي له قيمة اقتصادية عالية جداً، إلى جانب ضمان عدم استعمال المسيّرات في الإجرام، وأيضاً في "الإرهاب".

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

[مقتل عشرات الفلسطينيين في قصف إسرائيلي جديد لخيام النازحين في منطقة المواصي في رفح]

"معاريف"، 2024/5/29

قالت مصادر فلسطينية إن 20 شخصاً، على الأقل، قُتلوا جرّاء قصف إسرائيلي لخيام النازحين في منطقة المواصي في رفح، جنوب قطاع، غزة أمس (الثلاثاء).

وكانت السلطات الصحية في غزة قالت في البداية إن 7 فلسطينيين، على الأقل، قُتلوا وأصيب العشرات، جرّاء ضربات جوية إسرائيلية جديدة على منطقة خيام تأوي نازحين في غربي رفح. وذكر مسعفون وسكان أن الضربات الإسرائيلية الجديدة استهدفت خياماً لأسر نازحة في المواصي.

كما ذكرت وسائل إعلام تابعة لحركة "حماس" أن عدد القتلى بلغ 20، وما زال مرشحاً للارتفاع.

ووصف أحد مستشاري رئيس السلطة الفلسطينية هذه الضربات الإسرائيلية الجديدة لرفح بأنها مجزرة، ودعا في تصريحات أدلى بها إلى وكالة "رويترز" للأنباء إلى تنفيذ القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية يوم الجمعة الماضي.

واعترف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بوقوع ما وصفه بأنه خطأ مأساوي، بعد أن أدت غارة إسرائيلية على مدينة رفح، جنوب غزة، إلى مقتل ما يزيد عن 45 شخصاً مساء يوم الأحد الماضي.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وقال نتنياهو في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام، أول أمس (الاثنين): "في رفح، قمنا بإجلاء نحو مليون مدني، وعلى الرغم من جهودنا القصوى من أجل عدم إلحاق الضرر بالمدنيين الأبرياء، فإن خطأً مأساوياً وقع الليلة الماضية. إننا نحقق في الحادث، وسنتوصل إلى نتيجة، لأن هذه هي سياستنا".

تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل بدأت بشنّ عملية برية في رفح في أوائل أيار/مايو الحالي، على الرغم من وجود معارضة دولية واسعة النطاق، في ظل مخاوف من احتمال إلحاق أضرار جسيمة بالمدنيين الذين يحتمون هناك.

[الجيش الإسرائيلي يعلن انضمام ألوية جديدة إلى عمليته العسكرية في رفح]

"يسرائيل هيوم"، 2024/5/29

أعلن الجيش الإسرائيلي، أمس (الثلاثاء)، انضمام ألوية جديدة إلى عمليته العسكرية في مدينة رفح، جنوب قطاع غزة.

وقال الجيش في بيان صادر عنه إن قوات من المشاة انضمت إلى الفرقة 162 الناشطة في رفح، جنوب قطاع غزة، كما تم الدفع بلواء "بيسلماخ" التابع لسلاح المشاة إلى رفح.

وقالت إذاعة الجيش الإسرائيلي ["غالي تساهل"] إن لواء "بيسلماخ" دخل إلى رفح، وهو اللواء السادس الذي يقاتل هناك، من دون تحديد أسماء بقية الألوية.

ولواء "بيسلماخ"، أو ما يُسمى اللواء 828، يُعرف محلياً بأنه مدرسة الجيش الإسرائيلي لمهن سلاح المشاة وقادة الفرق في زمن الحرب، وتم تأسيسه سنة 1974، وسبق لجنوده المشاركة في القتال في خان يونس ومواقع أُخرى في قطاع غزة. وهذا اللواء مسؤول عن تدريب جميع قادة فرق المشاة ورقباء الفصائل. كما أن قوات اللواء تعمل كقوات قتالية بشكل كامل.

[انتخاب النائب السابق لرئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي يائير غولان رئيساً لحزب العمل]

"معاريف"، 2024/5/29

انتُخب النائب السابق لرئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي اللواء احتياط يائير غولان، أمس (الثلاثاء)، رئيساً لحزب العمل بأغلبية ساحقة، إذ حصل على 95.15٪ من أصوات الناخبين من أعضاء الحزب.

ووفقاً لبيان صادر عن حزب العمل، بلغ إجمالي عدد الناخبين 31353 ناخباً، أي ما نسبته 60.6٪ من إجمالي أعضاء الحزب. ووفقاً للبيان، حصل رجل الأعمال آفي شاكيد على 1.89٪ من الأصوات، بينما حصل الناشط الاجتماعي إيتاي ليشم على 1.76٪ منها.

وقال غولان، الذي نافس سابقاً على رئاسة حزب ميرتس أيضاً، في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام، بعد فوزه: "سنستثمر كل ما لدينا من أجل إسقاط الحكومة الحالية وتقديم موعد الانتخابات. ليس هناك مهمة أهمّ من إنقاذ الدولة والمجتمع في إسرائيل".

وكان غولان دعا إلى توحيد الأحزاب الليبرالية في معسكر واحد في الانتخابات العامة المقبلة. وقال إن حزبَي العمل وميرتس والحراكات الاحتجاجية تشعر بخيبة أمل من الأحزاب الأُخرى. وشدّد على ضرورة جلب الجميع إلى بيت سياسي ليبرالي يفهم أن مستقبل إسرائيل، كمجتمع تعددي، يحتاج إلى أساس لدولة ومجتمع يتم إصلاحهما.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وكانت رئيسة حزب العمل عضو الكنيست ميراف ميخائيلي أعلنت استقالتها من رئاسة الحزب سنة 2023، وأكدت أنها لن تنافس على رئاسة الحزب في الانتخابات الداخلية التي تم تبكيرها، وأنها ستتنحى عن عضوية الكنيست كذلك.

وأضافت ميخائيلي أن دولة إسرائيل موجودة في شرخ كبير في الوقت الحالي، ومن داخل هذا الأمر الرهيب، ينبغي أن تنطلق بداية جديدة. ولذلك، يجب إجراء انتخابات عامة، وأعربت عن قناعتها بأن هذه الانتخابات ستجري في سنة 2024 الحالية.

[تقرير: أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية تجسست، طوال أعوام، على موظفين رفيعي المستوى في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، والرئيس السابق للموساد هدّد المدعية العامة السابقة في هذه المحكمة]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/5/29

تجسست أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، شعبة الاستخبارات العسكرية ["أمان"]، وجهاز الموساد، وجهاز الأمن العام ["الشاباك"]، طوال أعوام، على موظفين رفيعي المستوى في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وخلال ذلك، قامت هذه الأجهزة بجمع معلومات عن هؤلاء الموظفين، وعن علاقاتهم مع فلسطينيين زودوا هذه المحكمة بتقارير بشأن انتهاك حقوق الإنسان في المناطق [المحتلة]، كما أن الاستخبارات الإسرائيلية حاولت ممارسة ضغوط على هؤلاء الموظفين كي يوقفوا التحقيقات الجارية ضد إسرائيل، على خلفية سياساتها في تلك المناطق.

وجاء الكشف عن هذا كلّه في إطار تحقيق أجرته صحيفة "غارديان" البريطانية وموقع "سيحا ميكوميت" الإسرائيلي ومجلة "+972"، ونُشرت نتائجه أمس (الثلاثاء). واستند التحقيق، حسبما أشار معدّوه، إلى إفادات 20 مصدراً في جهازَي الأمن والعدل الإسرائيليَّين، وشهادات مسؤولين سابقين في المحكمة الجنائية الدولية، ودبلوماسيين، وخبراء قانون دوليين.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

واستهدفت عمليات التجسس الإسرائيلية أساساً المدعية العامة السابقة في المحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا، والمدعي العام الحالي كريم خان، وطاقمَيهما.

ووفقاً للتحقيق، نقلت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية المعلومات التي جمعتها، والمتعلقة بموظفي المحكمة الجنائية الدولية وفلسطينيين زودوهم بمعلومات، إلى طاقم خاص من الخبراء القانونيين والدبلوماسيين الإسرائيليين، الذي أجرى أعضاؤه، بدورهم، اتصالات سرية مع بنسودا وطاقمها في الفترة 2017 – 2019، بهدف إقناعها بوقف التحقيق ضد إسرائيل.

وكشف التحقيق كذلك أن يوسي كوهين، رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي السابق، قام بتهديد بنسودا، كمدعية عامة في المحكمة الجنائية الدولية، خلال سلسلة لقاءات سرية جاءت بهدف ممارسة ضغوط عليها لكي توقف التحقيق ضد إسرائيل.

ونقل التحقيق الصحافي عن أحد المصادر قوله إن التجسس على كريم خان استمر في الأشهر الماضية، ووصل إلى رأس سلّم الأولويات، كما جرى تتبّع كل اتصالات خان بموظفين فلسطينيين. وخلال ذلك، تم رصد طلب خان من الفلسطينيين مساعدته على الدخول إلى قطاع غزة، من دون علم إسرائيل، لكي يُجري التحقيق في الجرائم الإسرائيلية، شخصياً. كما أفاد المصدر نفسه بنشر خبر، عبر قنوات عسكرية وحكومية إسرائيلية، مفاده أن خان يعتزم المطالبة بإصدار مذكرات اعتقال ضد مسؤولين إسرائيليين، على الرغم من ضغوط أميركية هائلة مورست عليه للامتناع من ذلك.

وأكدت الدائرة الإعلامية في المحكمة الجنائية الدولية، رداً على استجواب قدمته "غارديان" لها، أن المحكمة كانت على عِلم بعمليات التجسس من جانب عدة وكالات قومية معادية للمحكمة، لكنها أكدت أن أياً من هذه العمليات لم تنجح في التوغل إلى صلب مخزون الإفادات التابع للمحكمة، وأشارت إلى أن مكتب المدعي العام خان كان هدفاً لأشكال مختلفة من التهديدات والاتصالات، وفي الإمكان النظر إليها على أنها محاولات لممارسة ضغط غير نزيه على نشاطاته.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

ونقل التحقيق عن خبراء قانونيين وموظفين سابقين في المحكمة الجنائية الدولية قولهم إن محاولات التأثير في خان وبنسودا، من شأنها أن تُعتبر مخالفة، بموجب البند 70 لمعاهدة روما، ويتعلق هذا البند بعرقلة عمل المحكمة الجنائية الدولية والقيام بمهماتها، وهو يسري كذلك على مواطني دول لم توقّع المعاهدة، مثل إسرائيل.

وأفاد مصدر استخباراتي بوجود علاقة شخصية ومباشرة لديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو مع فريق الاستخبارات الذي تجسس على المحكمة الجنائية الدولية. وأضاف مصدر آخر أن ديوان نتنياهو كان يرسل تعليمات بشأن معلومات حيوية إلى فريق الاستخبارات، ويحدد المواضيع التي تهمّه ومهمات جمع معلومات، بموجب سلّم أولويات، وكذلك أوامر تتعلق بالتجسس على نشاطات في الحلبة الدولية. وأشار مصدر ثالث إلى أن نتنياهو كان مذعوراً من المواد التي حصلت عليها المحكمة الجنائية الدولية من الجانب الفلسطيني.

وقال أحد المصادر إن مجلس الأمن القومي الإسرائيلي وجهاز الشاباك ركزا على جمع المعلومات في المحكمة الجنائية الدولية، بينما قرّر الجيش الإسرائيلي الانضمام من أجل حماية ضباطه، بعد أن تبيّن له أن ضباطاً كباراً باتوا يتحفّظون عن تولّي مهمات في المناطق [المحتلة]، خشية تقديم شكاوى ضدهم إلى محكمة لاهاي. كما أن وزارة الشؤون الاستراتيجية كانت ضالعة في تعقُّب منظمات حقوق إنسان فلسطينية تنشط في الحلبة الدولية، تعقّبها جهاز "الشاباك" أيضاً، وهي منظمات: الحق، والميزان، والضمير، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

وأظهر التحقيق، كذلك، أنه في موازاة عمليات التجسس هذه، أوعز رئيس الحكومة نتنياهو بتشكيل فريق من الخبراء القانونيين في وزارتَي العدل والخارجية، والنيابة العسكرية، برئاسة طال بيكر، وسافر أعضاء هذا الفريق إلى لاهاي من أجل الإدلاء بالمواقف الإسرائيلية، ولم تُعلن هذه التحركات، كون إسرائيل ليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

غزة: حرب الانتقام المسعورة، مجموعة أوراق سياسات

تأليف: آيات حمدان، إبراهيم سميح ربايعة، أحمد جميل عزم، ومجموعة أُخرى من المؤلفين
المشاركون في التأليف: أحمد سامح الخالدي، ماهر الشريف، رامي الريس، مجدي المالكي
تقديم: خالد فراج

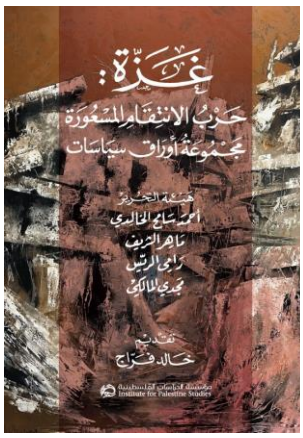

منذ اليوم الثاني للحرب على غزة، يوم الأحد 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، اتخذت مؤسسة الدراسات الفلسطينية قراراً بالعمل على مدار الأيام والساعات من أجل توثيق حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وتوثيق تداعياتها على القضية الفلسطينية بصورة خاصة، وعلى الصراع العربي–الإسرائيلي بصورة عامة. وخلال الشهر الأول من الحرب، نشرت المؤسسة سلسلة أوراق سياسات متخصصة بمجالات التاريخ، والسياسة، والقضايا الاستراتيجية، والقانون الدولي، والاقتصاد، والاجتماع، وإعادة الإعمار، والمواقف الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية، وغيرها. ونظراً إلى أهمية هذه الأبحاث، سواء من الناحية البحثية أو التوثيقية أو من ناحية إحاطتها بمختلف جوانب هذه الحرب على قطاع غزة، وجدنا أنفسنا معنيين بإصدارها في كتاب، لما يمكن أن يشكله من مرجع مهم وأساسي وضروري للباحثين والمهتمين بهذا الشأن.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر